

وعندما أحس المدافعون عن ليبسكي بسخف الذريعة التي لجأ إليها ، أدانهم المخابرات الفرنسية بملاحقته على صعيد العداة للسامية ، عمدوا إلى التخفيف من هذه الملاحقة واتهام الصحف بتحريف التصريحات وتفسيرها على محمل الخطأ . كما بادر ليبسكي إلى الإعلان بقوله : « أنا لا اعتقد بأن البوليس الفرنسي يحمل العداة للسامية » . وانجهدت الأنظار إلى الاستعانة بمواد قانون المهاجرين الجدد ، طمعا بالحيلولة دون تطبيق المقاييس الدينية الصارمة على كلود ليبسكي بغية التأكد من يهوديته وفقا للتعريف الرسمي .

لقد زعمت السلطات الإسرائيلية ، مثلا ، ان مذكرة التوقيف الصادرة بحق ليبسكي في فرنسا تحمل تاريخ ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ ، وان الرجل وصل إلى إسرائيل في ٢٩ منه ، قبل ان يتم تبليغها الأمر عن طريق الانتربول . وحين تأكد للمحاميين الذين تولوا الدفاع عن ليبسكي مغية الادعاء بأن موكلهم هو ضحية الاضطهاد القائم على معاداة السامية ، وان السلطات الفرنسية جادة في ابرام اتفاقية تبادل المجرمين مع إسرائيل لكي تضمن الشروط الكفيلة بتسليمه إلى القضاء ، عمدوا بدورهم إلى الاستجداء بقانون المهاجرين الجدد لتأمين حصول الرجل الملاحق قضائيا ، بعد ان التحقت به عائلته ، على الجنسية الاسرائيلية . ثم كان مثول ليبسكي في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ أمام قاضي التحقيق الإسرائيلي في مدينة عسقلان ، لكي يطلب الهارب من وجه العدالة رفع الحظر عن مغادرته الأراضي الاسرائيلية . بينما صدر التأكيد في اليوم نفسه عن وزير الداخلية الإسرائيلي بأن ليبسكي طلب اعتباره من فئة المهاجرين الجدد وتطبيق مفعول القانون عليه وعلى زوجته واولادها الثلاثة . لكن اشتداد المطالبة الفرنسية أدى إلى حمل القاضي في عسقلان على اطلاق سراح ليبسكي لقاء كفالة مالية بقيمة ٢٥ ألف ليرة اسرائيلية ، والاحتفاظ بجواز سفره لدى المحكمة بانتظار دفع الكفالة (١٨) . فاستجاب ليبسكي تم بناء على طلب السلطات القضائية الفرنسية ، والرجل الملاحق خرج من قاعة المحكمة ، كما أدخلها : سألحا .

وفي العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ وافق البرلمان الفرنسي على معاهدة تبادل المجرمين التي بقيت معلقة منذ عام ١٩٦٠ ، بعد ان ردتها لجنة تابعة لمجلس الشيوخ . بينما أعلن ليبسكي في مقابلة اذاعية بثها راديو إسرائيل بتاريخ ١٩/١١/١٩٧١ بأنه كان دوما على استعداد للمثول أمام قاضي التحقيق شرط اطلاق سراحه ، بعكس ما هي عليه الحال في فرنسا . ولدى سؤاله عما ينوي فعله اذا ما جرى ابرام اتفاقية تبادل المجرمين بين فرنسا وإسرائيل ، أجاب كلود ليبسكي بقوله : « سوف نرى ، لكنني أمل على أية حال في امكانية البقاء داخل إسرائيل » (١٩) . ثم راح المدافعون عن ليبسكي يبدون استغرابهم لهذا التصميم من جانب الحكومة الفرنسية على التسجيل في ابرام الاتفاقية والتقدم بطلب استرداد موكلهم . وحيال أحد المحامين الاسرائيليين الإيحاء بوجود دوافع سياسية وراء الاصرار على استرداد ليبسكي مهما كان الثمن . فأدلى بتصريح إلى صحيفة « هآرتس » مؤكدا فيه ان ملاحقة الرجل تتم لعوامل سياسية أكثر منها لاسباب تتسم بطابع الاحتياطي المالي (٢٠) . واتضح للاوساط المعنية بملاحقة القضية ان المسألة لن تنتهي عند حد ابرام الاتفاقية ، والتقدم من الحكومة الاسرائيلية بطلب الاسترداد . بينما بادر اصحاب الاطلاع إلى القول بأن الاتفاقية تنطوي على مفعول رجعي ، حتى ولو استحصل ليبسكي على الجنسية الاسرائيلية . وفي الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ أبرقت السلطات القضائية الفرنسية إلى قيادة الشرطة في إسرائيل عن طريق الانتربول مطالبتها بتوقيف « المسائح » كلود ليبسكي على سنبل الاحتياط ، بانتظار وصول ملف استرداده من جديد .

ثم قررت محكمة الصلح في تل ابيب ، بتاريخ ١٦/١١/٧١ ، ترك ليبسكي يتمتع بحريته